العوامل الاجتماعية والاقتصادية للمشكل الديموغرافي بالمغرب

عبد العزيز ابن عبد الله

إن تحليل مسار التطور الديمغرافي سلبا وإيجابا يستلزم استعراض العوامل الإقتصادية والإجتماعية وآثارها وأبعادها وذلك في نطاق نوعية وخواص الكيان الذي يهمنا هنا بالذات وهو المجتمع المغربي.فالمظهر الكلاسيكي لمدينة مغربية في العصور الوسطى مثلا يبرز عدم أهمية مشاكل كان المواطن المسلم يجهلها في ذلك العصر لأنها كانت تستأصل تلقائيا بمواقف وتقاليد وعادات تعقمها.وسنستعرض للذكرى معطيات تصور لنا مدى تأثير الجانب التاريخي في الكشف عن خبايا الوسط الإسلامي المغربي،ذلك أن المميزات الإجتماعية والإقتصادية ـ كما تتجلى في هذا المسار الحضاري ـ كانت تشكل عاملا حاسما من شأنه أن يوجهنا في وضع كل سياسة ديموغرافية.فإلى أي حد أمكن للاخلاقية الإسلامية الفاضلة أن تقوم بدورها بكامل الفعالية في مجتمع اتسم بطابع افريقي وقبلي مزدوج أدت به النزعة الانفصالية المتطرفة إلى لا مركزية قوية.

إن مغرب القرن التاسع الهجري ربما كان أكثر عمرانا منه اليوم (1) غير أن انعدام الإحصاءات الديموغرافية ـ حتى في العهد الذي كانت الدولة منتظمة ـ يجعل كل عد وحسبان في هذا الباب غامضا وبعيدا عن الواقع،ففي أوربا نفسها بدأ الناس

1) كوتي Gautier في كتابه «عصور المغرب الغامضة» ص 405.

يتعرفون إلى الأعداد السكانية عام 1850 فقط،في حين أن عمليات الإحصاء بفرنسا لم تستند إلا منذ عام 1880 على بطاقات فردية وهو النظام الذي يتوفر على بعض الضمانات.ولم يتردد بعض الرحالين الأجانب في ربوع المغرب عن تقديم أرقام انطلاقا من تخمينات تقريبية،فقد أكد الدكتور رينو (2) Reynaud أن عدد سكان المغرب كان يتراوح بين تسعة وعشرة ملايين بينما أوصله المؤرخ ليون كودار Godard (3) إلى ثمانية ملايين (لا خمسة عشر كما قال جاكسون Jackson وغيره من الحوليين).وقد أكد كوستاف لوبون Gustave Lebon (4) هذه الأرقام بالإشارة إلى ستة أو سبعة ملايين نسمة سنة 1880،أما المؤرخ موليراس Moulieras (5) فقد تحدث بالنسبة لعام 1895 عن أربعة وعشرين إلى خمسة وعشرين مليون نسمة مع ذكر ما أجمع عليه الجغرافيون الغربيون من أن سكان المغرب كانوا يتراوحون بين خمسة إلى ستة ملايين فقط.وقد تنبأ موليراس بارتفاع هؤلاء السكان إلى الضعف في ظرف قرن واحد قائلا : «إذا ما أفلت هذا الإقليم المحظوظ طوال مائة عام من نهم الغزاة المغيرين فسيكون له أربعون مليونا من السكان في نهاية القرن العشرين (6).غير أن موجات الأوبئة التي جرفت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط منذ القرن السابع عشر قد أثارت ـ على ما يقال ـ فورة من الموتان أصابت العديد من السكان،فباريز ـ حسبما يحكى ـ كانت مسرحا لخمسة أوبئة متوالية بين عام 1619 وسنة 1668 خلفت أحدها نحو الأربعين ألف ضحية.إلا أن هنري طيراس لاحظ (7) أن السلام الموصول الذي عرفه المغرب كان من شأنه أن ينمي عدد السكان،وقد ساعدت ثروة الموارد الطبيعية في هذا البلد على الإكتفاء الذاتي بل أن المغرب لم يكن يتخلى عن امداد الدول المجاورة كتونس والبرتغال بالعون والمساعدة عندما كانت المجاعات تعبث في جوانب البحر الأبيض

2) في كتابه «الصحة والطب في المغرب» الجزائر 1902 (ص 5)
3) كتاب «وصف وتاريخ المغرب» ـ باريز 1860 (ص 8).
4) حضارة العرب ـ الطبعة الفرنسية ص 263.
5) في كتابه «المغرب المجهول» ـ حرءان 1895
6) موليراس ح 1 ص 27
7) تاريخ المغرب حرءان ـ 1950

المتوسط وقد كانت المملكة المغربية معينا لا ينضب للمحاصيل والسوائم التي بلغت ثمانية وأربعين مليون رأس غنم وستة ملايين من البقر منذ أزيد من قرن (8)،غير أن هذا الثراء الذي كان يكفل عن حق الاكتفاء الذاتي الفعال في المغرب المستقل بدأ يتضاءل إبان الحماية الفرنسية التي لم تستطع حسم الرواسب النكباء لمجاعة عام 1945 حيث جرف الجوع بمليون من السكان في جنوب المغرب. فالمجاعة تنتج عن القحط أو الجدب أي إجداب الأراضي الفلاحية بسبب الجفاف أو قلة المطر وتكون إما عامة بالنسبة لمجموع المغرب أو خاصة بإقليم أو مجموعة أقاليم.ومهما يكن فإن اللا مركزية كانت سائدة إذ رغم خصب جهة من الجهات فإن ذلك لم يكن يفيد بقية الأقاليم نظرا لتعذر المواصلات.وقد عرف المغرب مجاعات دورية حيث أشار صاحب جذوة الإقتباس (ص 17) إلى المجاعة الكبرى التي استمرت من عام 619 هـ/1222 م إلى عام 637 هـ/1239 م وهي سنة اعتلاء بني مرين أريكة العرش وهنالك مجاعة كبرى أخرى استفحلت عام 1150 هـ/1737 م.

ولاحظ (رينو) أنه في المدة المتراوحة بين 867 م و1325 م (أي 253 هـ/726 هـ) أي طوال أربعة قرون ونصف قرن طرأت المجاعة بالمغرب ست عشرة مرة،وتسكت المصادر التاريخية عن المدة المتراوحة بين 1325 م و1614 م (أي 726 هـ/1023 هـ). ومنذ هذا التاريخ أي أزيد من ثلاثة قرون لم يقع القحط بالمغرب سوى ثماني مرات أي كل خمس وثلاثين سنة تقريبا (نشرة معهد الدروس العليا ج 18 ص 76).

وفي عام 1295 هـ/ عرف المغرب غلاء الأسعار وانحباس المطر فانتشرت المجاعة فأمر السلطان عمال الأمصار وأمناءها بترتيب الأقوات للناس.

8) راجع كتاب «قضية المغرب» لشارل لامارتينيير/ الذى طبع بباريز عام 1859، كما أشار إلى ذلك أيضا كودار Godard في كتابه «وصف وتاريخ المغرب» الذي صدر عام 1860

وذكر تيراس في تاريخ المغرب (ج 2 ص 17) أن المجاعات لم تعد تتسم في العهد العلوي بنفس الخطورة التي عرفتها من قبل لأن السلام الطويل الذي تمتع به المغرب كان من شأنه تضخيم عدد السكان حتى عاش تحت شارة «الإكتفاء الذاتي».

وقد عرف المغرب مجاعة مهولة سنتي 1937 و1944 هاجرت خلالها عائلات بكاملها.

وكان الإقتصاد المغربي يرتكز قبل الإستعمار على الزراعة والتجارة وتربية الماشية ويمتاز كما لاحظ طيراس بالمنطقية والإستقرار بل كانت البادية المغربية عن بكرة أبيها - في بعض العصور - مخضرة (9) بالمحاصيل المتنوعة والحدائق الغناء بل أن قسما من البلاد وهو «دكالة» بلغ من الإزدهار والرخاء مبلغا لم يصل إليه المغرب منذ ذاك إلى الآن وقد ترك لنا كل من ليون الإفريقي Léon L'Africain وهو الحسن بن محمد الوزان وكذلك مارمول Marmol وصفا رائعا للغابات والأحراج المتكاثفة التي انمحى أثرها اليوم بالمرة وإذا كان الأطلس الأوسط قد اعتبر منذ القدم المرعى الجبلي الأمثل (10) فإن مجموع أنحاء البلاد كانت مغطاة بسواد المراتع فهذا الرفاه الموصول في تاريخ المغرب كان دعامة اقتصادية للسياسة التي نهجها قادته في ميدان النسل حيث لم يكن هنالك داع لأي تخطيط يحدد حركة الإنجاب، ولم يهتم المغرب آنذاك بالفلاحة فقط بل عمل على دعم التصنيع حيث استطاع الموحدون منذ القرن الثامن الهجري جعل حد للفوضى المالية بالأندلس بما حققوه إلى جانب المنتجات الزراعية من صناعات تبلورت خاصة في الورق والزجاج ومصاهر الحديد ومعامل الحرف التقليدية وكان المغرب يمد آنذاك أوربا الغربية بما تنتجه فاس وسبتة من ورق جيد لا يعادله سوى ورق سامراء العراقية التي كانت تمد أوربا الشرقية فكان جناحا العروبة يحتكران مع مدينة شاطبة الأندلسية المغربية السوق العالمية على أن التجارة المغربية أصبحت منذ ذاك ذات طابع دولي بفضل سياسة التسامح التي أذكت أرواح

9) كتاب دوفرداس المسمى «مراكش» (القسم الأول ص 203).
10) كتاب سوردون Surdon (ص 251).

المسلمين في ربوع البحر الأبيض المتوسط فأمسوا ـ كما يقول اندري جوليان ـ (11) أول من نظم أشكال وأساليب تجارتهم انطلاقا من مقتضيات التجارة الدولية، كما كان للمغرب أسطول حربي وتجاري يضم أربعمائة قطعة اعتبره بعض المؤرخين «أول أسطول في البحر الأبيض المتوسط» وهذا هو ما حدا صلاح الدين الأيوبي إلى الاستنجاد بقطعه العتيدة ضد الغزو الصليبي لشواطىء الشام وهذه المقدرات في قوة المغرب العسكرية انصبت على مقوماته الإقتصادية فصارت له قدرة شرائية تفوق ـ حسب ابن بطوطة ـ ثلاثة أضعافها في مصر آنذاك ولهذا اعتبر السلطان المريني أبو الحسن «أقوى ملك في القرن الرابع عشر» (حسب تعبير اندري جوليان) ولكن الاستعمار بدأ يحز في هذا الكيان الإقتصادي العتيد عندما سقطت الأندلس وواجه المرينيون تيار الغزاة الإسبان في شواطىء المغرب فانبرى أبو عنان المريني يخفف من لأواء الفلاحة المتهالكة بنهج سياسة توزيع الأراضي والمواد الزراعية بالمجان وظل الإقتصاد المغربي مع ذلك يتقلص بسبب الجهد العسكري العارم الذي اضطر المغرب إلى بذله لإيقاف التيار الغازي للسواحل والثغور فانسدت منافذ الطرق التقليدية وساد الشعور بعدم الأمن والإرتياب في المصير وانتشر الخلل والإضطراب في المواقع الغربية من مرابض العدو فتضعضع الإقتصاد وانقلبت رأسا على عقب معطياته الكلاسيكية التي ظلت قارة في مستواها وفعاليتها طوال نحو ألف عام هنالك بدأ المغرب يصطدم بعراقيل لم تكن في حسبانه فانبثق مشكل جديد يعتبر من أكد أسباب الإنهيار الإقتصادي وهو هجرة سكان البادية إلى المدن وضواحيها فبدأت تظهر نوى مدن القصدير التي شوهت وجه البلاد وتكاثرت البطالة وأدى فراغ البادية إلى تضاؤل الجهد الفلاحي، وأمسى المغرب يسلك سياسة الترفيع تحت ضربات المستعمر إلا أن فترات عابرة كانت تنقذه من الإنهيار الشامل مثل معركة وادي المخازن التي درت على المغرب أموالا طائلة تعززت بالتبر المستخلص من مناجم الذهب بأقصى الجنوب المتاخم للسنغال (السودان آنذاك) فكاد المغرب يدخل في فلك

11) في كتابه «تاريخ افريقيا الشمالية».

الدول الأوروبية التي خطبت وده وتهالك الغربيون على عملتنا التي أصبحت ذات مستوى دولي رفيع ولكن المغرب انطلق يبحث عن مورد قار لاقتصاده فاحتكرت الدولة بعض مرافق الصناعة وطورت الضيع التجريبية ومزارع القصب التي كان سكرها المصفى مثار تنافس البلاطين بلندن وباريز وأوفد الملك السعدي زيدان بن المنصور رجاله إلى كبريات عواصم أوربا للقيام بدعاية واسعة لمنتجات المغرب ومعداته وسوائمه وعزز الإكتفاء الذاتي بتدابير فعالة لحماية الصناعة التقليدية من منافسة الأجانب فحظر توريد بعض المنتجات الأجنبية ولكن زعيم الدولة العلوية السلطان المولى اسماعيل فضل استئصال الداء من جذوره فكرس جهوده كلها لتحرير المراكز المحتلة من قبضة المستعمر وترصيص الوحدة القومية بعد أن أصبحت البلاد موزعة إلى ست إمارات في الأطلس والريف والسهول والجنوب وقد لاحظ «أندري جوليان»، أن هذا الملك العلوي الهمام الذي انبرى للذب عن كيان البلاد لم يكن أقل اهتماما بتطوير نشاط المغرب في الحقل الإقتصادي وقد سار حفيده المولى محمد بن عبد الله على نسقه فأسس مرسى الصويرة حيث قطع الطريق على حركة التهريب التي كان الأوربيون يقومون بها في الجنوب واتجه ـ لمواجهة دسائس بعض دول أوربا اللاتينية ـ إلى أقطار بروتستانتية مثل أنجلترا والسويد والدنمارك والولايات المتحدة التي أمضى معها ـ بعد أن كان أول من اعترف بها ـ معاهدة 1786 للتجارة والملاحة تجددتْ بعد خمسين سنة عام 1836 ـ وذلك بتوزيع اعانات ضخمة على المزارعين بلغت ـ حسب تقدير صاحب «درة السلوك» ـ خمسمائة مليون دينار (12) كما وزع ابان الحرب كميات هائلة من الأغذية في المدن والإعانات في البادية ومنح قروضا للتجار لاستيراد المواد الضرورية وبيعها بأرخص الأثمان وبذلك سبق هؤلاء الملوك في مناهجهم الإسعافية الإجتماعية ما أصبحت الدول المعاصرة تقحمه في تخطيطاتها وموازناتها، وقد اتجه المولى محمد بن عبد الله أيضا إلى ترصيص علاقته بالخارج لترجيح كفة ميزانه التجاري فصدر فائض انتاجه الذي بلغ عام 1845 نحو 000 75

12) وهو مبلغ باهظ لا سيما وأن قيمة الدينار كانت أربعة غرامات من الذهب.

طن من القمح والخضروات الجافة في ميناء الصويرة وحده الذي تقبل عام 1911 أي قبيل فرض عقد حماية 462 باخرة حيث صدر 000 38 طن من المنتجات المغربية مقابل توريدات قدرت ب 000 12 طن ولم تكن الحركة الداخلية أقل ازدهارا إذ بلغ عدد رجال الحرف القومية التقليدية نصف مجموع سكان المدن (13) المغربية كانوا يعملون ضمن اطار نقابي (نظام الحناطى) جد متحرر « لم يعتره زيف وفساد إلا بعد احتكاكه بالغرب (كما يقول بالير (14) وقد ساعد تنوع المواد الأولية ورخصها هذه الحرف على التنامي والإزدهار حتى في البوادي ولنضرب مثلا بصناعة ميكانيكية كانت تحول في أرباض مدينة الجديدة منذ عام 1866 منتجات القطن التي كانت مشهورة بجودتها وشبهها بنوع «سي ـ ايسلاند» (Sea.Island) ذي الخيوط الحريرية المستطيلة وهذا المستوى المعاشي هو الذي حدا المؤرخ دوتي (Ed.Doutté) إلى القول ـ بعد رحلته الدراسية إلى المغرب ـ بأنه حمل ارتسامة الإقتناع بأن سكان المغرب يعيشون حياة إقتصادية أكثر قوة وتنظيما من حياة جيرانهم غير أن الإقتصاد المغربي أصبح ـ بعد تدخل الإستعمار ـ يهوى في طريق الإنهيار فأناخ الفقر بكلكله الثقيل ونضب معين بيت المال وتدخلت بعض الدول الغربية المتربصة لاستغلال ضعف المغرب المالي بسلوك دبلوماسية جديدة سماها «أندري جوليان» دبلوماسية عن طريق المالية «ارتهنت مقدرات البلاد الإقتصادية ومستقبلها للسيطرة عليها سياسيا وبذلك اندرج المغرب في مجال جديد أصبحت ايديولوجيات الغربيين تتحكم فيه وتكيف معطياته الحضارية وتوجهه نحو بوتقة مصطنعة» بعيدة عن تقاليده فاصطدم بمشاكل جديدة اضطر أن يتخذ لها حلولا في نطاق العقلية الجديدة غير أن هذا التيار الجديد لم يحل دون احتفاظ المغرب بنبذة من التقاليد العريقة التي دعمت أمجاده في مختلف العصور فالمواطن المغربي كان دائما يتمتع باسعافات اجتماعية ضد العوامل الهدامة التي كانت تحز كيان المجتمع في العصور الوسطى خاصة في أوربا كالجوع والمرض والجهل والتعسف والإستبداد وكان المغرب يمتاز بنوع من الأمن والتوازن

13) ماسيون في كتابه «الحناطى الإسلامية» طبعة باريز 1925 ص 38.
14) مجلة المغرب الطبي.

الإجتماعي القار. إلا أن العنصر الهام هنا هو أن هذه الكفالة كانت شعبية لا دخل فيها للدولة التي ظلت في مندوحة عن تحمل عبئها فمرافق المجتمع كانت تتفاعل بشكل غريب تحت تأثير عوامل شتى أصبحت أشعتها في حياتنا المعاصرة باهتة كامدة ونخص بالذكر منها الأوقاف الحبسية التي كانت تتكفل عمليا بإسعاف الطبقات غير المحظوظة في الأمة وذلك بإقامة الملاجىء ودور الضيافة في طول البلاد وعرضها حيث يجد المواطن المعوز المأوى الصالح والقوت الكافي والمساعدة المادية الموفورة، وكانت روح التضامن تذكي الجماعة في مساعدتها للأفراد فلم تكن الدولة تشعر بالحاجة للتدخل من أجل إقرار التوازن وخلق تكافؤ الفرص بين الجميع كما كانت الزكوات والأعشار تخلق نوعا من التسوية بين الطبقات وتسد الحاجة الملحة دون إفقار الغني ولا تشجيع المساكين على الإخلاد للراحة لقوله عليه السلام «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا أعطاه أو منعه» وكانت ذيول هذه الإسعافات والأوقاف ترخي استارها الفارعة على الفقر حيثما كان بالبلدان الإسلامية وخاصة في اليمن والحجاز.وبالإضافة إلى هذا الجهاز الكفيل بدعم الأمن الإجتماعي كانت الدولة تعمل على ضمان إقامة القضاء الصالح لحماية الحقوق والمصالح بحسن اختيار القضاة ومراقبتهم من مغريات الرشوة والزور والإنحراف حيث عزل السلطان المولى سليمان كافة قضاة البادية لعدم أهليتهم.ومنذ القرن السادس الهجري وجه الخليفة الموحدي يعقوب المنصور منشورا إلى القضاة لتذكيرهم بشروط الحفاظ على العدالة متوعدا كلا من الراشين والمرتشين،الأمر الذي خلق جوا حيا من عدالة القضاء عزز العدالة الإجتماعية مما حدا المؤرخين الغربيين إلى الإشادة بمثالية القضاء قبل الحماية والتنويه بالوازع الكابح المتمثل في ضغط الجماهير التي كيفها التكوين الإسلامي الفاضل وتشريعه الإنساني،ومن مقومات هذا الجهاز الإجتماعي مراكز الإستشفاء (مارستانات ومستشفيات ومصحات) التي كانت تسهر على وقاية الصحة وحفظها نقصر الحديث على واحد منها وهو مستشفى المنصور الموحدي بمراكش)،ذلك المستشفى الذي جهز كأي مستشفى عصري بالأدوية والأطباء

والممرضين ومختلف المرفهات بالمجان وقد وصفه المؤرخ ميي (Gavver) (15)، بأنه يخجل في هذا العصر (أي عام 1927) مستشفيات باريز وقد تحدث دوتي (Doutté) عن مقوم اجتماعي آخر هو الطهارة ـ كتدبير وقائي ضد المرض ـ فأبرز فعاليته بالمغرب الذي بذ في هذا الحقل الكثير من الشعوب المتمدنة على أن كثيرا من الأمراض راجعة خاصة لسوء التغذية لذلك يلاحظ طروء أوبئة على أثر المجاعات التي قلت من حسن الحظ في العهد العلوي كما تدل على ذلك الإحصاءات حيث لم يقع القحط خلال ثلاثة قرون عدا ثماني مرات (رينو ـ الطب القديم بالمغرب ص 76)،وكان المخزن يتخذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون انتشار الوباء من الخارج بفضل المحاجر الصحية وفي الداخل بفضل الحصار الضيق الذي يضرب أيام الخطرففي عام 1089 هـ/1678 م عندما ظهر الطاعون بمكناس والقصر الكبير وقف الحراس من العبيد على (مشروع سبو) وغيره لا يتركون من يرد على فاس ومكناس وعلى دائرة الملك وقد ظهر بفاس فأمر السلطان بتحريق ما بسوق الخميس (نشر المثاني ج 2 ص 44) ولم يكن يسمح حتى في الأوقات العادية بنقل من يموت خارج المدن إلى داخلها.

ولم يظهر الوباء في المغرب منذ عام 1818 م/1234 هـ (رينو ـ الطب القديم بالمغرب ص 141).

وقد نشرت مجلة هسبريس (م 26 ص عام 1939) بحثا للدكتور رينو (Reynaud) أكد فيه أن الوباء الحقيقي لم يصب لا مدينة فاس ولا مكناس ولا مراكش منذ أزيد من مائة عام عدا الكوليرا التي ألمت بها مرارا خلال القرن التاسع عشر بالإضافة إلى التيفوس الذي يصيبهم بين الفينة والأخرى متسببا في وفيات لا تعادل موتان العصور الماضية.

15) في كتابه «الموحدون» .Les Almohades المطبوع عام 1927.

وذكر (لوطورنو) أن الأوبئة كانت قليلة حيث لم تعرف فاس مثلا خلال ربع قرن سوى حمى مستنقعات واحدة عام 1901 م/1319 هـ.

وقد علق رينو في كتابه «الطب القديم بالمغرب» (ص 47) على العصر الذي عاش فيه ابن الخطيب وابن خلدون فلاحظ أن دراسته مفيدة للطبيب «لأنه عصر الطاعون الأسود الأكبر» الذي هلك فيه حسب المؤرخين ثلث سكان المعمور وقد صنف بعض الأطباء المغاربة مؤلفات في علل هذا الداء وطرق علاجه.

مثال ذلك «مقنعة السائل عن المرض الهائل» لابن الخطيب/ الاسكوريال (1785) مدريد (269).

(المقالة الحكيمة في الأمراض الوبائية) (في كراسة) لعلي ابن عبد الله بن محمد بن هيدور الفاسي (826 هـ/1422 م) (الخزانة الحسنية بالرباط (خم) (9605).

مقالة في أمر الوباء لأبي حفص عمر المالقي (الخزانة العامة بالرباط) (خع) 1872 د (م = 104 ـ 106).

راجع نصها في (ازهار الرياض ج 1 ص 125 ط. وزارة الأوقاف المغربية).

تقييد في الوباء لمحمد بن عبد القادر الصبيحي خم 5323.

«جملة الفوائد الطبية» عن الأوبئة وتطييب الهواء مرتبا حسب حروف المعجم لمحمد بن يحيى بن الحسين الحامدي (1163 هـ/1749 م) شيخ الحضيكى والواقع أن المستوى الثقافي لدى الشعب المغربي كان مرتفعا حتى بين الأميين الذين كانوا مسلحين للحياة أكثر من حملة الدبلوم في أمم أخرى (16) وهذه العوامل متجمعة هي التي خلقت بيئة اجتماعية مثالية لم تترك للعامل الديموغرافي أي أثر في مسار تطور الإقتصاد

16) باهون في كتابه (Propos d'un vieux marocain).

وهذا هو الذي يبرر ما أشار إليه ليون الإفريقي في كتابه «جغرافية إفريقيا» من أن معدل العمر بلغ في الحواضر المغربية 70 سنة وفي الجبل مائة ولكن معدل الوفيات بدأ يصاعد مع تسرب الإستعمار الإيبيري إثر سقوط غرناطة أوائل القرن التاسع الهجري ودخول ما كان يسمى في المغرب بالمرض الافرنجي وهو الزهري (17) ويتجه الأطباء المعاصرون إلى نسبة جانب من الخلل الإجتماعي الملحوظ في العالم إلى هذا الوباء الفتاك الذي يرفع معدل الوفيات ويبلبل المسار الديموغرافي والإجتماعي الإقتصادي في المغرب. ويرجع الفضل في جماع هذه المعطيات الإيجابية إلى الإسلام الذي يحوط المرأة الحصان بسياج من العفاف قبل الزواج كما يستنكر الإنجاب غير المشروع بسد الباب في وجه الإستلحاق ويحظر بشدة وأد الطفل أو الجنين عن طريقة الإجهاض إلا في حالات مرضية خاصة نخشى فيها على حياة الأم ولم يكن المغرب المسلم في حاجة إلى تخطيط ديموغرافي أو تنظيم عائلي لأن كل تخطيط مهما يكن نوعه يظل عديم الجدوى في وسط غير مهذب لا يرتفع إلى مستوى مسؤلياته الأسروية والقومية إذ أن مستوى المواطن فكريا وأخلاقيا يتسم بطابع الأولوية كعامل اجتماعي ويرتبط المواطنون في وسط اسلامي صحيح بوثائق من التضامن والتكافل يبذ في نظر الشارع كل مقومات العبادة.

إن المؤمن الصالح في الحضارة الإسلامية الفاضلة يتسم بميزتين أساسيتين تتفرع عنهما كل المقومات الخلقية والإجتماعية الأخرى وهما روح التحرر والشعور بالمسؤولية فالمسلم حر يجب أن يظل حرا في نطاق حرية الغير كما أن له تبعات حضارية في البيت والمجتمع وإزاء الإنسانية ـ يجب أن يضطلع بها فلينجب ما شاء له الانجاب ولكن في حدود امكاناته التي تحوطها مقدرات المسؤولية والتي يجب تقييم أبعادها في نطاق ملابسات الأمة وظروفها وبذلك أمكن للإسلام الذي هو حقا الدين الصالح لكل عصر ومصر أن يواجه ما اعترض نموه الطبيعي واشعاعه الحضاري في مختلف العصور.

17) ليون الافريقي.